

24 March 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

تعزيز المساءلة عن طريق زيادة الشفافية في تنفيذ الالتزامات والتعهدات
المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية وقابلية ذلك التنفيذ للقياس

ورقة عمل مقدمة من أيرلندا باسم البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك
ونيوزيلندا بوصفها أعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد

مقدمة

١ - أقر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ بأهمية المساءلة عن تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة. ولهذا الغرض، اتفق المؤتمر على أن مؤتمرات الاستعراض ينبغي أن تنظر إلى الأمام وإلى الوراء. وعليها أن تقيم نتائج الفترة التي تستعرضها، بما في ذلك تنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول الأطراف بموجب المعاهدة، وأن تحدد المجالات التي ينبغي السعي إلى تحقيق مزيد من التقدم بشأنها في المستقبل وسبل تحقيق ذلك. وينبغي لمؤتمرات الاستعراض أيضاً أن تتناول على وجه التحديد مسألة ما يمكن القيام به لتعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق شمولها العالمي^(١).

٢ - ولا يمكن السعي إلى المساءلة إلا من خلال تقييم موضوعي لحالة تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي خلال دورات استعراض المعاهدة. ولكي يكون هذا التقييم مجدياً، فإنه يتطلب الحصول على المعلومات الدقيقة والمحدثة والكاملة والقابلة للمقارنة.

(١) NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق، المقرر ١، الفقرة ٧.



وسوف تستفيد عملية التقييم كذلك من تحديد خطوط الأساس والاتفاق على نقاط مرجعية أو غيرها من المعايير التي يمكن على أساسها قياس التقدم المحرز.

٣ - والدعوة إلى المساءلة وإلى الشفافية اللازمة لتحقيقها ليست جديدة. فطيلة سنوات عديدة أعربت أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة عن الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وإلى الاطلاع على الأدلة التي تثبت ذلك التقدم. ولكن على الرغم من هذه النداءات، فإن المعلومات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي لا تزال غير كافية، لا سيما لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل الإبلاغ بشكل غير متسق وغير كامل، وكثيراً ما تقدم نفس البيانات عاماً بعد عام.

٤ - ونظراً لعدم كفاية واتساق المعلومات بشأن التدابير التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، فقد تعذر اغتنام الفرصة التي تتيحها عملية استعراض المعاهدة على النحو الملائم لتقييم تنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي. ومما أسهم كذلك في هذا الوضع عدم وجود مجموعة بيانات مرجعية ومجموعة من المعايير الموضوعية التي على أساسها يمكن قياس التقدم المحرز. ونتيجة لذلك، وبالرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها ائتلاف البرنامج الجديد وغيره من الجهات خلال دورات الاستعراض، كان التحاور التفاعلي والشفاف بشأن حالة تنفيذ الالتزامات القائمة محدوداً. وبالتالي، فإن الوثائق الختامية ركزت، أساساً، على الاتفاق على التزامات جديدة بالرغم من أن الالتزامات القائمة لم يتم الوفاء بها بعد. في حين أن عملية الاستعراض كي تفي بولايتها وتظل مستجيبة للتطورات الراهنة، من الضروري أن تقيم الامتثال للالتزامات القائمة وأن تضع كذلك تدابير جديدة.

حالة تنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي

٥ - في عدد من المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، اتفقت الدول الأطراف على اتخاذ خطوات معينة وعلى الوفاء بإجراءات محددة كجزء من تنفيذها للمعاهدة. والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة جميعها، بما في ذلك مقررات وقرار مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ والخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠، كفلت استمرار أهمية المعاهدة. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في ركيزتي المعاهدة المتصلتين بعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية، فإن تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي لا يزال متباطئاً. وعلاوة على ذلك، لم يتحقق بعد التنفيذ الكامل للالتزام المتكرر بالسعي إلى زيادة المساءلة فيما يتعلق بالالتزامات بموجب المعاهدة والتعهدات المتصلة بها، وكفالة تحقيقها. وهذا الوضع الراهن غير مقبول.

- ٦ - ويكرر ائتلاف البرنامج الجديد التأكيد على أن كل مادة من مواد المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. وينبغي أن تخضع جميع الدول الأطراف للمساءلة بالكامل عن الامتثال بدقة للالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة.
- ٧ - ويشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى أن جميع الالتزامات والتعهدات السابقة تظل سارية تماما وأن عدم الامتثال لها خلال دورات الاستعراض السابقة لا يعني أي دولة طرف، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، من مسؤوليتها أن تتخذ في أقرب وقت ممكن التدابير المناسبة لتنفيذها، بما في ذلك التدابير القانونية الفعالة.
- ٨ - ويذكر ائتلاف البرنامج الجديد كذلك بمبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية، التي تعهدت الدول الأطراف في المعاهدة بتطبيقها فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح النووي.

مبدأ الشفافية

- ٩ - ترتبط الشفافية ارتباطا وثيقا بالمساءلة. والإجراءات المتعلقة بالشفافية ليست محورية لإثبات مصداقية أي تدابير لنزع السلاح فحسب، بل أيضا لقياس الامتثال للمعاهدة ولالتزامات الدول الأطراف وتعهداتها والتحقق منه.
- ١٠ - وقد دعت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة الشفافية فيما يتعلق بقدراتها من الأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاقات عملا بأحكام المادة السادسة والقيام، كتدبير طوعي لبناء الثقة، بدعم إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي. وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جديد مبدأ الشفافية، إلى جانب مبدئي اللارجعة والقابلية للتحقق، وهي مبادئ من شأنها أن ترسخ زيادة الثقة والمصداقية وتسهم في نزع السلاح على نحو مستدام.
- ١١ - إن القيام بانتظام بتوفير معلومات دقيقة ومحدثة وكاملة وقابلة للمقارنة بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة أمر ضروري ليتسنى لعملية الاستعراض الوفاء بولايتها وفقا لمقرر عام ١٩٩٥ بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة^(٢). وعلاوة على ذلك، فإن هذه المعلومات ضرورية لرسم خط الأساس الذي سيستخدم لقياس التقدم المحرز، على سبيل المثال، مقارنة بالإجراء ٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠.

- ١٢ - وقد سبق للدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزام بتقديم هذه المعلومات. والخطوة ١٢ من الخطوات العملية الـ ١٣ لتنفيذ المادة السادسة، التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، تدعو جميع الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم

(٢) المرجع نفسه، المقرر ١.

الانتشار ونزع السلاح النوويين^(٣). ويكرر الإجراء ٢٠ من خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تأكيد هذا الالتزام.

١٣ - ويشجع الإجراء جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية كذلك على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لغرض توفير معلومات موحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي.

١٤ - وفي حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ما برحت تقدم مستويات مختلفة من البيانات الوطنية بشأن تنفيذها للمادة السادسة، فإن هذا الإبلاغ لم يجر توحيد ولا يخضع للتحليل الموضوعي. وهذه الحالة الراهنة تعقد تقييم التقدم المحرز.

١٥ - وعلى وجه الخصوص، فإن المعلومات المقدمة لا تغطي المجموعة الكاملة من الأسلحة النووية والرؤوس الحربية، وتختلف اختلافاً كبيراً فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من حيث كمية الأسلحة وطبيعتها ونوعها. وعلاوة على ذلك، بما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتفق بعد على شكل موحد للتقارير، يتجاوز ما يبدو أنه اتفاق بشأن المحتويات، وعلى ما يمكن أن يعتبر فترات إبلاغ مناسبة، على النحو المبين في الإجراء ٢١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، فإنه لا يوجد شكل موحد لهذه المعلومات.

١٦ - وأخيراً، لا توجد آلية مؤسسية لرصد تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي.

إمكانية قياس التقدم المحرز في نزع السلاح النووي

١٧ - الإبلاغ عن التقدم المحرز وقياسه بطريقة موضوعية أمر أساسي للمساءلة. وفي هذا الصدد، يعتقد ائتلاف البرنامج الجديد أن تقييم المعلومات سيتيسر بتحديد خطوط الأساس وبتطبيق أدوات تحليلية. ومن بين هذه الأدوات مجموعة من المعايير أو النقاط المرجعية المحددة بوضوح والتي يفهمها ويتفق عليها الجميع ويمكن أن تأخذ شكل أهداف، ومؤشرات ومواعيد محددة يمكن بالرجوع إليها قياس التقدم، أو عدمه، في تنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي.

١٨ - وسوف يكون الاتفاق بشأن كيفية قياس تنفيذ الالتزامات والتعهدات القائمة بنزع السلاح النووي أمراً مستصوباً لعدد من الأسباب.

١٩ - فمن ناحية أولى، وكما اتضح خلال دورة الاستعراض السابقة وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، من الصعب ادعاء إحراز التقدم أو الإقرار به ما لم يمكن قابلاً للقياس. ووجود معايير من شأنه أن يسهل التقييم الموضوعي للامتثال للالتزامات بموجب المعاهدة ويمكن أيضاً أن يكون بمثابة حافز لتنفيذها.

(٣) المرجع نفسه، المقرر ٢.

٢٠ - ومن ناحية ثانية، فإن تحديد نقاط مرجعية من شأنه أن يكفل الإبلاغ بشكل محدد أكثر وبالتالي يعزز الشفافية والمساءلة عن طريق إمكانية القياس، على نحو يتسق مع موضوع وغرض معاهدة عدم الانتشار وكذلك مع أفضل الممارسات الآخذة في التطور في تنفيذ المعاهدات الدولية^(٤). وعلاوة على ذلك، فإن المناقشة الشاملة اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المعايير ستفضي في حد ذاتها إلى تعزيز الشفافية في الخطوات التي يتعين أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب نزع السلاح النووي، وهو أمر كان منعزلاً خلال السنوات الأخيرة.

٢١ - ومن ناحية ثالثة، فإن مناقشة مجموعة من النقاط المرجعية والاتفاق عليها من شأنه أن يساعد على تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ويرفع مستوى الوعي بالالتزامات القائمة بنزع السلاح النووي وبحالة تنفيذها، ويعزز الثقة داخل الأوساط المعنية بالمعاهدة ككل.

٢٢ - والاتفاق على مجموعة من النقاط المرجعية الشفافة لن يتطلب أي خروج هام جديد عن المعهود في عملية الاستعراض؛ والعمل الذي اضطلعت به الدول الحائزة للأسلحة النووية، والمجتمع المدني، ومعاهد البحوث والمنظمات الدولية بشأن مؤشرات محددة يمكن أن يكون بمثابة منطلق لمواصلة المناقشة.

٢٣ - ويلاحظ ائتلاف البرنامج الجديد أن جميع الالتزامات والتعهدات لن يكون لها نفس مستوى قابلية القياس وأن هذا الأمر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لدى تحديد النقاط المرجعية.

٢٤ - وأي نقاط مرجعية متفق عليها يجب أن تعكس مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية وتضمن تسريع وتيرة التقدم في ميدان نزع السلاح النووي وتحقيق اتساقه وفعالته.

توصيات لدورة الاستعراض لعام ٢٠٢٠

٢٥ - يوصي ائتلاف البرنامج الجديد باتخاذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالشفافية وقابلية القياس والمساءلة:

٢٦ - ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجدد التزامها بأن تقدم بانتظام تقارير دقيقة ومحدثة وكاملة وقابلة للمقارنة عن تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

(٤) يلاحظ ائتلاف البرنامج الجديد أن المعايير أصبحت جزءاً عادياً من تنفيذ المعاهدات في مجالات البيئة والتجارة وحقوق الإنسان، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلى الرغم من أن الآليات التي اعتمدها الدول الأطراف في العديد من المعاهدات تختلف، فهي تعكس الفهم المشترك لكون الالتزامات والتعهدات القانونية الدولية يجب أن تُنفذ، ويتجسد تنفيذها، لكي تكون ذات مصداقية. وفكرة النقاط المرجعية تتجلى بوضوح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في أهداف التنمية المستدامة.

٢٧ - وينبغي أيضا أن تدرج الدول الحائزة للأسلحة النووية في تقاريرها التي ستقدمها طوال دورة الاستعراض لعام ٢٠٢٠ معلومات واقعية ومفصلة عن تنفيذ تعهداتها والتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك ما يلي:

(أ) عدد الرؤوس الحربية النووية الموجودة على أراضيها، ونوعها (استراتيجية أو غير استراتيجية)، وحالتها (منشورة أو غير منشورة، وحالة تأهبها)، وكذلك تلك المنشورة على أراضي بلدان أخرى؛

(ب) عدد ونوع وسائل الإيصال؛

(ج) التدابير المتخذة لتقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛

(د) التدابير المتخذة للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية بلا قصد أو بلا إذن أو عرضاً؛

(هـ) التدابير المتخذة لإلغاء حالة التأهب في منظومات الأسلحة النووية أو تخفيض درجة الاستعداد التعبوي في تلك المنظومات؛

(و) عدد ونوع الأسلحة ومنظومات إيصالها المفككة والمخفضة في إطار جهود نزع السلاح النووي؛

(ز) كمية المواد الانشطارية المنتجة لأغراض عسكرية؛

(ح) معلومات عن الخطط والإنفاق وعدد المرافق المتعلقة بتحديث الأسلحة النووية.

٢٨ - ويهاب بالدول الأخرى الأطراف في المعاهدة والتي تستمر في إسناد دور للأسلحة النووية في مفاهيمها ونظرياتها وسياساتها العسكرية والأمنية أن تقدم معلومات موحدة على فترات منتظمة عن أمور منها ما يلي:

(أ) التدابير المتخذة لتقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛

(ب) عدد الرؤوس الحربية النووية الموجودة على أراضيها، ونوعها (استراتيجية أو غير استراتيجية)، وحالتها (منشورة أو غير منشورة، وحالة تأهبها)، حسب الاقتضاء؛

(ج) عدد ونوع وسائل الإيصال الموجودة على أراضيها، حسب الاقتضاء؛

٢٩ - ويشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى استمرار وجاهة وانطباق أهمية جميع الالتزامات المقطوعة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الإبلاغ عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الالتزامات في اجتماعات عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ للجنة التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

- ٣٠ - ويشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى قرار الجمعية العامة [٥٤/٧١](#) والفقرة ١٨ منه، ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها وتعهدها بنزع السلاح النووي، النوعية منها والكمية على حد سواء، على نحو يمكن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بانتظام، بوسائل منها شكل أو نموذج موحد للإبلاغ المفصل.
- ٣١ - وينبغي أن تناقش اللجنة التحضيرية خيارات لتحسين إمكانية قياس تنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي، بغية ضمان وتيسير التقييم الموضوعي للتقدم المحرز.
- ٣٢ - ويمكن أن تشمل هذه الخيارات الاتفاق على مجموعة من النقاط المرجعية أو المعايير المماثلة التي يمكن أن تأخذ شكل أهداف ومؤشرات ومواعيد محددة يمكن بالرجوع إليها قياس التقدم، أو عدمه، في تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي.
- ٣٣ - ويوصي ائتلاف البرنامج الجديد بأن تستمر المناقشات بشأن كيفية تعزيز المساءلة من خلال زيادة الشفافية والقابلية للقياس طوال دورة الاستعراض هذه، بهدف التوصل إلى نتائج ملموسة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.